ديتيب والذئاب الرمادية أذرع أردوغان لنشر التطرف في ألمانيا

اتهام نائب رئيس الاتحاد الإسلامي التركي بالتحريض على الكراهية ومعاداة السامية

تتنوع وسائل النظام التركي في نشر أجندته المتطرفة في الدول الأوروبية بين توظيف الاتحادات الإسلامية واستثمار التعصب اليميني لمنظمة الذئاب الرمادية القومية. ولئن تواترت الاتهامات لهذه المنظمات بنشر الأيديولوجيا المتطرفة وإنعاش خطاب الكراهية، فإن ألمانيا لا تزال مترددة في حظر هذه المنظمات أسوة بفرنسا.

هانوفر (ألمانيا) – وجه مدع عام في ألمانيا اتهامات للرئيس السابق للاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية (ديتيب)، بمدينة جوتينجن، وسط البلاد، بالتحريض، بعدما نشر رسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بالكراهية ومعاداة السامية، فيما يتهم ساسة ألمان ديتيب بنشر التطرف في بلادهم والولاء للرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يؤمن رواتب أئمته.

واتهم متحدث باسم المدعي العام في جوتينجن الرجل (53 عاما) بارتكاب أربع مخالفات تحريضية وبالتغاضي عن جريمة في مناسبة مختلفة.

وتتعلق تهم التحريض بمنشورات عبر فيسبوك وواتساب، واجه بسببها المشتبه به اتهامات بإهانة الأرمن واليهود ونشر نظريات مؤامرة.

ويتردد أن تهمة التغاضي عن جريمة تتعلق بمجموعة صور للمتطرف التركي اليميني محمد علي أغا، الذي حاول اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني في عام 1981.

واستقال المشتبه به من منصبه في مارس الماضي، عندما بدأ التحقيق. ويتردد أن هذه الأعمال وقعت في الفترة بين مايو 2015 وفبراير 2021.

ويعتبر الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية من أكبر المنظمات الإسلامية في ألمانيا، وهو يخضع لإشراف مديرية الشؤون الدينية في تركيا التي تقدم الأئمة وتدفع رواتبهم في حوالي 900 مسجد في أنحاء ألمانيا.

وتواجه ألمانيا تحديا حقيقيا يتمثل في تفاقم جرائم الكراهية والعنف ما ساهم في تراجع مؤشرات التعايش وأثار مخاوف من الحفاظ عليه بين مواطنيها.

ويعزو مراقبون ألمان تفاقم الظاهرة بشكل مقلق إلى وجود داعمين لإحياء التطرف الديني ماديا ولوجيستيا لاسيما من قبل الاتحاد الإسلامي التركي.

ويعد ديتيب أكبر مظلة إسلامية في ألمانيا تضم 900 مسجد بأئمة أتراك مدربين وممولين من تركيا. وشكلت لغة هؤلاء الأئمة والحاجز الثقافي إلى جانب ولاء العديد منهم للحكومة التركية دافعا للحكومة الألمانية للتعامل بشكل مكثف مع هذه القضية في السنوات الأخيرة.

وتعول تركيا على المساجد التابعة لها في أوروبا للتأثير على المسلمين وبثّ خطابها السياسي، وهو ما أكدته أجهزة الاستخبارات الألمانية، حيث يُعتبر ديتيب وسيلة أساسية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي التركي الحاكم.

وأظهرت دراسات أنّ الوعي المجتمعي في أوروبا لا يعتبر الإسلام دينا وإنما "أيديولوجيا سياسية"، وتُحذّر من أن التصورات العقائدية والدينية الصارمة و"عدم التسامح مع الأديان الأخرى" يمكن أن يضرا بالديمقراطية على المستوى البعيد.

ويوظف الرئيس التركي هذا الاتحاد سياسيا وأيديولوجيا من أجل بث المزيد من الانعزالية داخل المجتمعات الغربية.

وترى رئيسة المجموعة البرلمانية الألمانية التركية في ألمانيا سيفيم داغديلين أن أكبر جماعة إسلامية في ألمانيا هي الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية، وهو الوكيل الرئيسي لتركيا في ألمانيا، معتبرة أنه "وسيلة أساسية للتأثير على المساجد التابعة لتركيا في ألمانيا وبث خطاب سياسي إسلامي متشدد يتناسب مع سياسات أنقرة الداخلية والخارجية".

سيفيم داغديلين

اتحاد ديتيب هو الوكيل الرئيسي لتركيا في ألمانيا

ومؤخرا، حذر وزيران ألمانيان في حديث إلى صحيفة شبيغل واسعة الانتشار من أنه يجب "منع استيراد أيديولوجية أردوغان الخطيرة إلى ألمانيا عبر المساجد".

وسبق أن أجرت السلطات الألمانية تحقيقات مع هذا الاتحاد، بسبب الشبهات بتورط بعض موظفيه في التجسس على معارضين أتراك مقيمين في ألمانيا. وفي حالات أخرى، وقع عدد من المساجد المموّلة من الخارج وسط اهتمام الشرطة وتمّ إغلاق بعضها بسبب ترويجها للأفكار المتطرفة.

وتشير الدوائر الألمانية إلى أن الأساس الفكري الذي بني عليه الفكر المتشدد الذي تبنى العنف هو فكر تيارات الإسلام السياسي المدعوم تركيا.

وكانت الحكومة الألمانية أوقفت الدعم الذي كانت تقدمه لمشاريع الاتحاد الإسلامي التركي، إلا أن الخطوة لم تقلص من تأثير هذا الاتحاد على الجاليات المسلمة، فيما يضغط ساسة ألمان لحظر الاتحاد كليا وتصنيفه منظمة إرهابية على غرار ما فعلت فرنسا مؤخرا.

وقال كريستوف فريس خبير الحزب المسيحي الديمقراطي في الشؤون الداخلية "لا يمكن لمن ينشر القومية وينشر الكراهية ضد المسيحيين واليهود، ومن ليس له دين ويتجسس هنا بتكليف من الحكومة التركية، أن يكون شريكا في مكافحة التطرف الديني في ألمانيا". ولا يعتمد الرئيس التركي في نشر أجنداته المتطرفة في الدول الغربية وخاصة ألمانيا على المنظمات الإسلامية، بل يوظف أيضا المنظمات اليمينية المتطرفة وأبرزها منظمة الذئاب الرمادية التركية.

وبحسب تقرير لهيئة حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية)، فإن الذئاب الرمادية تحمل وتنشر الأفكار القومية اليمينية المتطرفة. ونوه التقرير إلى أن المنظمة لها علاقات بحزب الحركة القومية في تركيا والذي يشكل تحالفا حكوميا مع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.

وينشط عناصر الذئاب الرمادية أينما توجد جالية تركية في أوروبا، الأمر الذي كشف المزيد من الأوراق عن دور المخابرات التركية في نشاط عناصر هذه المنظمة وتحريكها وفقا لأجنداتها الخاصة.

والذئاب الرمادية منظمة قومية في تركيا تؤمن بتفوق العرق التركي على بقية الأعراق، وهي مجموعة تتميز بتعصبها القومي وتشكلت فترة الستينات من القرن الماضي صلب الحركة القومية التركية حليفة أردوغان في الحكم قبل أن تتمدد في أوروبا.

وتورطت المجموعة في العديد من الجرائم من بينها قتل 100 علوي في السبعينات، إضافة إلى تورطها في ارتكاب مجزرة تقسيم سنة 1977 وراح ضحيتها أكثر من 100 شخص وكان لها دور في محاولة اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني.

ووفق دراسة للمركز الاتحادي للتدريب السياسي في ألمانيا، فإن تنظيم الذئاب الرمادية متواجد في الأراضي الألمانية منذ عقود، ويملك العشرات من التنظيمات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعله أكبر منظمة متطرفة.

ويبلغ عدد أعضائه ومنظماته في ألمانيا 18 ألف عضو أي 3 أضعاف حزب "إن.بي.دي"، أخطر حزب نازي في البلاد.

ويشن عناصر المنظمة حملات دعاية ضد المعارضين الأتراك المقيمين في ألمانيا من اليساريين والأكراد والأرمن.

أئمة في خدمة أجندات أردوغان

حادث فورتسبورغ يعري فشل سياسة الاندماج في ألمانيا

برلين – يرى وزير الداخلية الاتحادي هورست زيهوفر هجوم الطعن الذي وقع مؤخرا في مدينة فورتسبورغ الألمانية كمثال على فشل سياسة الاندماج.

وقال الوزير في تصريحات صحافية "إذا عاش شاب لمدة ست سنوات في مأوى للمشردين دون أن ينظر إليه أحد ويهتم به، فعندئذ لا أستطيع أن أكون راضيا عن سياستنا. هناك غياب للوعي".

وذكر زيهوفر أن دافع الجاني لم يتضح بالكامل بعد، وقال "لدينا دلائل على اعتناق الجاني أفكارا إسلامية. ويبدو أن هناك أيضا اضطرابا عقليا"، مضيفا أن أكثر ما يقلقه بشأن هذه القضية هو السؤال عن كيف يمكن أن يظل رجل، يبلغ من العمر 24 عاما ويقيم بشكل قانوني في ألمانيا، يعيش على مدار ست سنوات في مأوى للمشردين؟

وأكد أنه سيتعين على الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات النظر في ما إذا كانت جهود الاندماج بحاجة إلى تكثيف.

كما حذر زيهوفر من خطر التطرف والإرهاب، وقال "لا أريد إثارة الخوف والفزع في قلوب الناس، لكن يجب ألا نقلل من أهمية المخاطر".

وأضاف أن هناك حالة إنذار بسبب الإسلاميين والمتطرفين اليمينيين واليساريين وما يُطلق عليهم اسم "مواطني الرايخ"، وأكد "لقد ازداد الأمر سوءا أثناء الجائحة".

ويواجه متهم منحدر من الصومال (24 عاما) اتهامات بطعن أشخاص بشكل عشوائي في وسط مدينة فورتسبورغ الأسبوع الماضي، ما أسفر عن مقتل ثلاث نساء، وإصابة سبعة آخرين، بينهم فتاة تبلغ من العمر 11 عاما. وانتهى الحادث عندما أطلقت الشرطة النار على المشتبه به في ساقه.

وزير مخابرات سابق مدرج على قائمة العقوبات الأميركية رئيسا للسلطة القضائية في إيران

طهران – عيّن المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي الخميس، رجل الدين غلام حسين محسني إيجي، وهو من غلاة المحافظين، رئيسا جديدا للسلطة القضائية وهي الجهة المنوط بها تطبيق الشريعة الإسلامية والتي تتهمها جماعات حقوقية باتخاذ مواقف صارمة من المعارضين.

ويحل إيجي، وهو من قدامى المسؤولين في القضاء وعمل من قبل وزيرا للمخابرات، محل إبراهيم رئيسي المقرر أن يتولى رئاسة البلاد في أوائل أغسطس بعد فوزه في انتخابات أجريت يوم 18 يونيو.

محافظ متشدد ذو خبرة أمنية

ووضعت الولايات المتحدة إيجي على قائمة العقوبات منذ عام 2010 لسجله في انتهاكات حقوق الإنسان، كما فرض عليه الاتحاد الأوروبي عقوبات في عام 2011.

ووفق نبذة عنه أوردها موقع "ميزان أونلاين" الإلكتروني التابع للسلطة القضائية، فقد ولد محسني إيجي في محافظة أصفهان (وسط)، وتابع دروسا دينية وفقهية في حوزتها العلمية قبل إكمال دراسته في مدينة قم جنوب طهران.

وانتقل بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 إلى العاصمة، حيث بدأ العمل في المحكمة الثورية. وتدرّج خلال الأعوام التالية في مناصب عدة داخل السلطة القضائية، منها تعيينه في 1985 ممثلا لها لدى وزارة الاستخبارات.

وبعد خروجه من حكومة أحمدي نجاد، شغل منصب المدعي العام للجمهورية الإسلامية، إلى حين تعيينه في 2014 نائبا أول لرئيس السلطة القضائية. ويشغل إيجي أيضا عضوية مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران.

ويأتي قرار خامنئي بتعيين إيجي في هذا المنصب في وقت تواجه فيه إيران انتقادات من جماعات حقوقية غربية وهيئات دولية بشأن انتخاب رئيسي الذي يتهمه منتقدوه بسلسلة من الانتهاكات على مدى تاريخه في سلك القضاء، فيما ينفي رئيسي ارتكاب أي مخالفات.

وذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الرسمية (إرنا) أن خامنئي حثّ إيجي في بيان أصدره على "نشر العدالة والحفاظ على الحقوق العامة وضمان الحريات المشروعة والإشراف على التطبيق الصحيح للقوانين ومنع الجريمة ومكافحة الفساد بحزم".

ودعا جاويد رحمن مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في إيران إلى إجراء تحقيق مستقل في اتهامات بإعدام الآلاف من السجناء السياسيين في 1988 بأوامر من الدولة ودور رئيسي فيها بصفته نائب المدعي العام في طهران حينذاك.

وقال رحمن هذا الأسبوع "كما ذكرت في تقاريري، هناك حصانة واسعة النطاق ومنهجية في البلاد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.. في الماضي وفي الحاضر أيضا".

الولايات المتحدة وضعت إيجي على قائمة عقوباتها منذ 2010 ، كما فرض عليه الاتحاد الأوروبي عقوبات في عام 2011

وأضاف "ليس هناك سوى القليل جدا من سبل المساءلة المتمشية مع المعايير الدولية داخل القنوات المحلية، هذا إن وُجدت على الإطلاق".

ورفضت إيران مرارا الانتقادات الموجهة لسجلها المتعلق بحقوق الإنسان باعتبارها لا أساس لها من الصحة وأنها ترجع إلى عدم فهم الشريعة الإسلامية. وتقول إن نظامها القضائي مستقل ولا يتأثر بالمصالح السياسية.

وقالت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش المهتمتان بالدفاع عن حقوق الإنسان الشهر الماضي، إن انتخاب رئيسي يمثل صفعة لحقوق الإنسان وطالبتا بالتحقيق معه في دوره في إعدامات عام 1988.

الاتحاد الأفريقي ينتقد سياسات اللقاح الأوروبية

جوهانسبرغ – قال الاتحاد الأفريقي إنه في إطار المعركة ضد فايروس كورونا المستجد، يتعين على الاتحاد الأوروبي بذل المزيد من الجهد للتعامل مع أوجه الظلم العالمية بشأن مسألة توزيع اللقاحات.

وقال المبعوث الخاص لشؤون فايروس كورونا بالاتحاد الأفريقي سترايف ماسييوا الخميس "حقيقة الأمر أن الاتحاد الأوروبي لديه مصانع لقاحات، ولديه مراكز لإنتاج اللقاحات في أنحاء أوروبا: لم تأت جرعة واحدة، ولم تأت قنينة واحدة من مصنع أوروبي إلى أفريقيا". وأضاف أنه بدلا من ذلك، أحال الاتحاد الأوروبي أمر أفريقيا إلى الهند.

وأضاف ماسييوا "هناك الكثير من الأشخاص الذين تلقوا التطعيم، بحيث يمكنهم مشاهدة كرة القدم دون كمامات الآن. ليس هذا هو الوقت المناسب بالنسبة إلى أوروبا لفتح منشآت الإنتاج. نحن بحاجة إلى تلك المصانع الأوروبية – لا نطلب تبرعا".

وفي مقابل تخلف الاتحاد الأوروبي عن مساعدة أفريقيا، تبدأ الولايات المتحدة مطلع الأسبوع المقبل في إرسال الشحنة الأولى من اللقاحات المضادة لمرض كوفيد – 19 التي تبرعت بها لأفريقيا.

وأعلنت إدارة الرئيس جو بايدن في الشهر الماضي أنها ستتبرع بنحو 500 مليون جرعة من لقاح فايزر المضاد لفايروس كورونا إلى البلدان المئة الأقل دخلا في العالم، وأنها لن تطلب شيئا مقابل هذه الجرعات.

وتحتاج أفريقيا بشكل عاجل إلى لقاحات كورونا، حيث أنه من بين إجمالي 700 مليون جرعة مقرر إعطاؤها هذا العام، يتوفر فقط 65 مليون جرعة في القارة.

سترايف ماسييوا

لم تأت جرعة تلقيح واحدة من مصنع أوروبي إلى أفريقيا

وقال جون نكينغاسونغ، من المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض "تعلمنا درسا خلال العام الماضي، مفاده أنه لا يمكننا الاعتماد على الآخرين لضمان تطعيم القارة". وظهر بصيص أمل مع بدء الإنتاج في أفريقيا. واعتبارا من أغسطس، سوف تنتج شركة أدوية في جنوب أفريقيا مجموعه 500 مليون جرعة من لقاح جونسون أند جونسون في غضون عام وتوزعها في القارة وعلى دول الكاريبي.

والأربعاء، أعلن البنك الدولي عن اتفاق لتوفير حزمة تمويلية لإنتاج لقاح جونسون أند جونسون في جنوب أفريقيا، كجزء من جهد عالمي يستهدف زيادة الإنتاج العالمي من اللقاحات وتلبية الطلب على مليارات الجرعات من اللقاحات.

وتبلغ حزمة التمويل 600 مليون يورو (712 مليون دولار). وتستند الاتفاقية إلى رخصة الإنتاج بين أسبن وجونسون أند جونسون، وتشمل اتفاقية جديدة لتنظيم حقوق الملكية الفكرية.